مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الفعالية الاقتصادية لتحسين جودة شحن وتصدير المنتجات الزراعية العربية (تجربة سورية ومصر)
اسم الكاتب: د. يوسف عبدالعزيز محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3980
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 22:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (3) 2005

الفعالية الاقتصادية لتحسين جودة شحن وتصدير المنتجات الزراعية العربية (تجربة سورية ومصر)

الدكتور يوسف عبد العزيز محمود*

(قبل للنشر في 2005/7/10)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث موضوع تحسين جودة الصادرات الزراعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ويوضح بروز عامل جديد وهام في دورة الإنتاج الزراعي، وهو التسويق الزراعي خاصة الخارجي منه، وفي هذا السياق يستعرض البحث الإجراءات التي اتخذتها كل من سورية ومصر لحل إشكالية التسويق والتصدير الزراعي، ويخلص إلى أن هذه الإجراءات لم تحقق النتائج المرجوة منها، وانطلاقاً من ذلك يهدف البحث إلى وضع استراتيجية متكاملة لعملية التسويق الزراعي تبدأ قبل الإنتاج وتنتهي مع وصول المنتج الزراعي إلى المستهلك النهائي، وفي النهاية يخلص البحث إلى ضرورة اعتماد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كعامل أساسي في مواجهة المتغيرات الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية WTO والشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث يفترض البحث أنه من خلال تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يمكن الوصول إلى منتج منافس من حيث الجودة العالية والتكاليف المخفضة.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين _ اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (3) 2005

Economical Activity to Improve the Quality of Shipping and Exporting the Arabian Agricultural Products. (The Syrian and Egyptian Experiment)

Dr. Youssef Abdul Aziz Mahmoud*

(Accepted/ 10/7/2005)

□ ABSTRACT □

This study deals with improving the quality of farming export by using the modren technology. Meanwhile, it clarifies the emmission of another factor in the cycle of farming production that is, the farming marketing. In this context, the study refers to the procedures that have been taken by Egypt & Syria to solve the problems of marketing and farming development and comes into conclusion that these procedures did not fulfill the desired results. The search aims to fulfillment an integral strategy for the process of farming marketing.

At the end, the study comes to th face to the necessity of using the region of Arab Free Trade to face international organizations.

The search supposes the application of large Arab Free Trae region to achieve a competitive commodity, high quality, and low costs.

* **Associate professor, Department of Economics and Planning Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يعتبر النشاط التسويقي أحد أهم الأنشطة الاقتصادية وبصفة عامة أنّه نشاط من ثلاثة أنشطة حيث إنّ النشاط الاقتصادي ينقسم إلى النشاط الإنتاجي والنشاط التسويقي والنشاط الاستهلاكي ولأن كان عدد من الكتاب يرى أن الإنتاج هو المشكلة الرئيسة في البلدان النامية حيث إنّ إنتاج السلعة كفيل بتوزيعها، خاصة في ظروف ندرة المعروض من السلع والخدمات [1] فإن هذه المقولة لم تعد صحيحة خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية، فإذا أخذنا سورية كمثل نلاحظ أنها تحولت من مستورد لأغلب المنتجات الزراعية إلى مصدر لها أو حققت اكتفاء ذاتي مع وجود فائض كبير فمثلاً صدرت سورية في عام 1990 /30/ ألف طن بندورة وستة آلاف طن عنب طازج وستة آلاف طن حمضيات، بينما صدرت في عام 2000 /190/ ألف طن بندورة و/21/ ألف طن عنب طازج و/39/ ألف طن حمضيات، [2] وهذا الازدياد في الإنتاج والتصدير تم بفضل تحسين نوعية الأصناف نتيجة التطور الكبير في علم الوراثة وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الري والمعالجة.

إن الحاجة إلى وجود نظام تسويقي منظم ومشروع دعتها ظروف التقدم والتخصص فالله سبحانه وتعالى جعل كل منطقة من مناطق الإنتاج مهيأة في ظروفها الطبيعية لإنتاج أصناف لا تنتجها منطقة أخرى إلا بصعوبة بالغة ولقيام النشاط التجاري وتحقيق رغبات الاستهلاك كان لا بد من وجود نظام تسويقي ذي كفاية عالية حتى يتم إشباع رغبات المستهلكين من النعم التي أعطاهم إياها الله ([3]).

وتزداد أهمية التسويق الزراعي في ظروف البلدان النامية، حيث ركزت برامج التنمية في الدول النامية جل اهتمامها على عملية الإنتاج وزيادته للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي وأهملت الجانب التسويقي، ولكن تطور الإنتاج الكبير انعكس كمشكلة حقيقية ويمكن القول إنّ البلدان النامية قد مرت بثلاث مراحل حتى الآن في هذا المجال:

1- المرحلة الأولى: مرحلة عجز الإنتاج الزراعي عن تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطن. وفي هذه المرحلة اتبعت الدول النامية سياسة من شقين:
   1- استيراد احتياجاتها الغذائية من الخارج.
   2- تشجيع تطوير الإنتاج الزراعي واعتماد أساليب تنموية موجهة لتنمية الإنتاج الزراعي.
2- المرحلة الثانية:مرحلة التطور الكبير في الإنتاج وفي هذه المرحلة ازداد الإنتاج بشكل يفوق احتياجات البلد وبدأ ظهور فوائض الإنتاج، وكانت الفوائض تعتمد على جهود شخصية وفردية وغير منظمة لتسويقها.
3- المرحلة الثالثة: مرحلة محاولة الدول حل مشاكل فائض الإنتاج وهنا يمكن القول إنّ اغلب البلدان النامية ارتكبت أخطاء كبيرة في هذه المحاولات حيث شيدت المعامل الغذائية وسنت قوانين للتصدير دون مراعاة حاجة الأسواق الخارجية وطبيعة المعاملات قبل الإنتاج وأشكال المنتج المصنع والجودة كأي أن البلدان النامية أخذت في اغلبها حلولاً جاهزة دون الانطلاق من الواقع المحلي ومن حقيقة أن البلدان الرأسمالية كانت قد قطعت أشواطا بعيدة من الدراسة والأبحاث حتى طبقت الحلول التسويقية التي تناسبها.

والبلدان العربية إضافة إلى ما سبق ذكره لم تحاول الاستفادة من بعضها بعض من خلال تحقيق تكامل إنتاجي زراعي فيما بينها إذ نلاحظ أن اغلب البلدان متشابهة في القاعدة الإنتاجية بشكل يعرقل نمو التجارة العربية البينية.

---

[1] أمين عبد الحليم، سميرة، 2003- علم التسويق الزراعي كلية الزراعة – جامعة المنيا – مصر.

[2] المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2001 – وزارة الزراعة – مديرية الاقتصاد الزراعي – قسم الإحصاء.

[3] د. ضياء الدين زيتون، احمد، 2003- مبادئ في علم التسويق الزراعي – جامعة المنيا.

مشكلة البحث وفروضه:

تتمثل المشكلة البحثية في افتقار أغلبية الدول العربية إلى استراتيجية واضحة المعالم لشحن وتصدير المنتجات الزراعية، حيث تتم هذه العملية في الغالب من قبل تجار غير متخصصين يقومون بشراء منتجات بمواصفات مختلفة من مزارعين متناثرين ومن ثم شحنها إلى بلدان أخرى دون معرفة حقيقية اقتصادية بظروف الأسواق. وانطلاقاً من ذلك ومن اجل المساهمة في تقديم أفضل الحلول لمشاكل التصدير الزراعي، وجدنا أنه من المناسب أن تستقصي الدراسة الفروض الآتية:

1- إن استمرار عملية التصدير الزراعي بشكلها الراهن لم يعد مقبولاً في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة.
2- إن أي تطور لعملية التصدير الزراعي يجب أن يشتمل على معاملات ما قبل الإنتاج ومعاملات ما بعد الحصاد وفق متطلبات الأسواق الدولية.
3- يجب أن تتجه الدول العربية إلى التخصص في محاصيل تصديرية تحقق لها ربحية اقتصادية.

أهداف البحث:

بالرغم من أن هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لم يعد الهدف الأساسي في القطاع الزراعي، وإنما تعداه إلى هدف تحقيق فوائض للتصدير إلا أن كثيراً من الدول العربية لم ترتقِ بالعملية إلى المستوى المطلوب لتسويق فوائض إنتاجها خارجياً، لذلك وجدنا من المفيد أن نستعرض وضع بعض الدول العربية كسورية ومصر بهدف الوصول إلى استراتيجية مناسبة للتصدير الزراعي. حيث يهدف البحث إلي دراسة ما يلي:

1- واقع ومشكلات التصدير الزراعي في سورية ومصر والتسهيلات المقدمة لعملية التصدير في كل منهما.
2- تصور للاستراتيجية العربية المطلوبة لشحن وتصدير المنتجات الزراعية.
3- دور عملية التصنيع الزراعي في دعم الاستراتيجية العربية المطلوبة لشحن وتصدير المنتجات الزراعية.
4- دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في دعم الاستراتيجية المطلوبة لشحن وتصدير المنتجات الزراعية.
5- دور عملية تنسيق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام وشبه المصنعة في خدمة الاستراتيجية المطلوبة لشحن وتصدير المنتجات الزراعية.

مجتمع وعينة البحث ومصادر المعلومات:

شملت الدراسة كلاً من سوريةَ ومصرَ، ثم توصلت إلى استراتيجية تنطبق على واقع جميع الدول العربية، أما مصادر المعلومات فهي الإحصائيات السنوية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمكتب المركزي للإحصاء في سورية، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تمت في مجال البحث.

منهجية البحث:

لقد تم اعتماد المنهج الإحصائي التحليلي، وذلك من خلال دراسة إحصائية لواقع ومشكلات التصدير الزراعي في كُلٍّ من سورية ومصر، والتسهيلات المقدمة لعملية التصدير الزراعي في كل منهما، ومن ثم تحليل هذه المعطيات بشكل علمي من أجل الوصول إلى الإستراتيجية العربية المطلوبة لتحسين جودة الحاصلات الزراعية.

عرض الموضوع:

يتضمن الموضوع النقاط الآتية:

أولاَ: واقع ومشكلات التصدير الزراعي في سورية ومصر والتسهيلات المقدمة لعملية التصدير في كل منهما:

أ- واقع ومشكلات التصدير الزراعي في سورية:

تعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس لفئة واسعة من السكان في سورية، حيث تقدر نسبة العاملين في القطاع الزراعي حوالى 30.3 % من إجمالي قوة العمل ويشكل الناتج المحلي الزراعي حوالي 22.8 % من إجمالي الناتج المحلي، وتشكل الصادرات الزراعية حوالى 16 % من إجمالي صادرات القطر، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة حوالى /5449980/ هكتار تشكل حوالى 29.43 %[4] من مساحة القطر.

وقد أدى تطور أساليب الإنتاج وإدخال التقنيات الحديثة والتطور الوراثي في علم الزراعة إلى تحقيق فائض في الإنتاج في بعض فروع القطاع الزراعي عجزت الأسواق المحلية عن امتصاصه، ممّا جعل الحاجة ملحة للتصدير إلى الأسواق الخارجية لحماية المنتجين من كساد إنتاجهم، وفيما يلي عرض يبين الميزان السلعي لجملة الحبوب والخضار والفواكه

جدول – 1- الميزان السلعي لجملة الحبوب والخضار والفواكه في سورية (الكميات ألف طن)

المحصول	البيان	عام 2000	عام 2001
جملة الحبوب	الإنتاج	3526.9	6948.86
	الصادرات	0.55	43.23
	الواردات	1735.49	1587.38
	الاكتفاء الذاتي	% 67.03	% 81.82
جملة الخضر	الإنتاج	1965.06	1983.60
	الصادرات	282.24	269.47
	الواردات	0.46	32.07
	الاكتفاء الذاتي	116.74 %	% 113.60
جملة الفاكهة	الإنتاج	2866	2440
	الصادرات	126.24	149.48
	الواردات	94.80	99.37
	الاكتفاء الذاتي	% 101.11	% 102.10

(المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22 – 2002)

[4] المجموعة الإحصائية لعام 2003 – المكتب المركزي للإحصاء – رئاسة مجلس الوزراء.

نلاحظ من الجدول أن سورية تتجه أكثر نحو تحقيق فوائض من الخضار والفاكهة، ويعود ذلك إلى اتجاه الكثير من المزارعين إلى زراعة الخضراوات خاصة في البيوت المحمية (البلاستيكية)، حيث ارتفع عدد البيوت البلاستيكية في سورية من /30079/ بيت بلاستيكي عام 1992 إلى حوالى /71264/ بيت بلاستيكي عام 2000، [5] وانتشرت هذه البيوت بكثافة في الساحل السوري بتأثير عدة عوامل أبرزها تدني أسعار الحمضيات، وتلوث البيئة والمناخ الذي لم يعد يساعد على استثمار الأرض طيلة فصول السنة، كما انتشرت أشجار الفاكهة في السفوح الجبلية بكثرة.

وفيما يلي عرض يبين إنتاج وصادرات أهم المحاصيل في سورية خاصة من الخضار والفاكهة في عامي 2001 – 2000

جدول-2 - إنتاج وصادرات أهم المحاصيل في سورية خاصة من الخضار والفاكهة في عامي 2000 – 2001
(الكميات ألف طن)

المحصول	البيان	عام 2000	عام 2001
القمح	الإنتاج	3105.50	4744.00
	الصادرات	–	35.62
	نسبة المصدر للمنتج	–	% 0.07
البطاطس	الإنتاج	484.80	453.50
	الصادرات	23.26	11.59
	نسبة المصدر للمنتج	% 4.8	% 2.5
الطماطم	الإنتاج	753.20	772.00
	الصادرات	189.65	168.14
	نسبة المصدر للمنتج	%25.17	% 21.77
العنب	الإنتاج	409.50	389
	الصادرات	21.16	30.48
	نسبة المصدر للمنتج	% 5.16	% 7.83
التفاح	الإنتاج	286.80	263
	الصادرات	15.27	17.77
	نسبة المصدر للمنتج	% 5.32	% 6.75
الزيتون	الإنتاج	866	497
	الصادرات	0.035	0.011
	نسبة المصدر للمنتج	% 0.004	% 0.003
التبغ	الإنتاج	26.10	28.80
	الصادرات	0.96	0.90
	نسبة المصدر للمنتج	% 3.67	% 3.12
القطن	الإنتاج	1082	1009.80

([5]) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مديرية الشؤون الزراعية – تقارير سنوية – دمشق – سوريا.

	الصادرات نسبة المصدر للمنتج	201.35 % 18.60	204.15 % 20.21
حمضيات	الإنتاج الصادرات نسبة المصدر للمنتج	100 38.29 % 4.7	833.45 43.16 % 5.1

(المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22 – 2002)

نلاحظ من الجدول أن الطماطم والحمضيات تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج بالنسبة للخضر والفواكه، ولكن بالرغم من ذلك فإن صادراتها ما تزال دون المستوى المطلوب، ويستدل على ذلك من خلال التدني الكبير في أسعار هذين المحصولين للسنوات الأخيرة والذي يدل بدوره على وجود فوائض كبيرة في الإنتاج، وقد جهدت الحكومة السورية، وخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لتشجيع الصادرات الزراعية واتخذت عدة إجراءات في هذا المجال أهمها:

- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم /279/ لعام 1987 القاضي بالسماح للمصدرين من القطاعين الخاص والمشترك بتصدير المنتجات السورية المسموح بتصديرها وفق الأنظمة النافذة ومن الخضار والفواكه مع حق الاحتفاظ بنسبة 75 % من القطع لاستعماله في تسديد قيم المنتجات والمواد المسموح باستيرادها.
- قرار وزارة الاقتصاد التجارة الخارجية رقم /1450/ تاريخ 1989/11: حيث سمح للمصدرين استخدام عائدات قطع التصدير الناتجة عن تصدير تلك المواد بواقع 100 % لتأمين استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.
- قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم /2315/ تاريخ 1990 الذي يقضي بالسماح بتصدير سائر المنتجات الزراعية دون إجازة تصدير والسماح للمصدرين استيراد سيارات البيك أب الزراعية والسيارات المبردة وسيارات دبل كبين وحديد التسليح المعد للبناء.
- اتخذت عدة قرارات تتضمن: إعفاء صادرات الخضار والفواكه الطازجة والمجففة والمصنعة كافة من ضريبة الإنتاج الزراعي.
- إعفاء صادرات الخضار والفواكه من عمولات التصدير.
- إلغاء رسم الدلالة (المحدد 5 %) على مبيعات الأسواق المحلية.
- تخفيض ضريبة الدخل المترتبة على أرباح صادرات الفواكه والخضار من 1.9 % إلى 1% .
- تخفيض ضريبة التنازل عن القطع الأجنبي الناتج عن تصدير الخضار والفواكه إلى 50 ق.س بدلاً من 100 ق.س عن كل دولار تصدير، ومن ثم تخفيضها إلي 10 ق.س لكل دولار تصدير.
- انضمام سورية إلى اتفاقية النقل الدولية TIR بدءاً من 2000/1/1، وهذا يعفي الشاحنات السورية المبردة من الرسوم المفروضة عليها عند عبورها الدول المنضمة للإتفاقية وبدوره يخفض التكاليف.
- تشكيل لجنة وزارية لمتابعة أمور تسويق الخضار والفواكه.
- السماح لمصدري الخضار والفواكه باستيراد خطوط فرز، وتحضير وتشميع الخضار والفواكه المستعملة التي لا تتجاوز سنة صنعها أربع سنوات معفاة من شرط الاستيراد من بلد المنشأ، وتسديد قيمتها من قطع تصدير الخضار والفواكه.
- عدم إخضاع الحمضيات والتفاح لنشرة الأسعار الصادرة عن وزارة التموين.

– تأسيس شركة متخصصة بتسويق وبيع الخضار والفواكه سميت شركة فيحاء الشام وشملت بقانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وحدد رأسمالها بـ /40/ مليون ليرة سورية.

– كذلك اتخذت بعض الإجراءات الإدارية في سبيل تأمين شحن الخضار والفواكه مثل تفويض السيد وزير النقل باتخاذ إجراءات القرار الخاص بإدخال السيارات المبردة أو عدم إدخالها وتعديل نظام مصرف التسليف الشعبي بما يمكن من تمويل شركات النقل المبردة وإلغاء البدلات المترتبة على شحن الخضار والفواكه، ولكن بالرغم من ذلك ما تزال الأرقام التصديرية دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها:

1- وجود سورية ضمن مجموعة إقليمية تتماثل في القاعدة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية وللتوضيح على ذلك نأخذ سورية والأردن كمثال:

وبالعودة إلى إنتاج المحاصيل الرئيسة من الخضار والفاكهة نلاحظ ما يلي:

جدول – 3 – إنتاج المحاصيل الرئيسة من الخضار والفاكهة في سورية والأردن (الكميات ألف طن)

المحصول	الإنتاج في سورية	الإنتاج في الأردن
الطماطم	772	527.60
البطاطس	453.50	167.10
البطيخ والشمام	302	114.60
الباذنجان	111	70.10
الزهرة والكرنب	76.80	74.40
الخيار والقثاء	102.20	100.40
التفاح	263	122.10
الزيتون	794	112
العنب	389	80.50
الحمضيات	833.45	140

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 22 – 2002)

فإذا قارنا إنتاج سورية من الخضار والفواكه وإنتاج الأردن نلاحظ أن نفس المحاصيل تزرع في سورية والأردن وتعطي إنتاجاً وفيراً كالطماطم والبطاطس والتفاح والحمضيات، وهذا يعني ضعف إمكانية تحقيق تكامل إنتاجي بين البلدين ونشوء تجارة بينية حقيقية حيث إنّ التجارة التي تنشأ بينهما تنشأ كنوع من المضاربات على الأسعار نتيجة اختلاف التكاليف وللتوضيح أكثر سنقارن بين تكاليف الإنتاج والأسعار للطماطم والبطاطس بين سورية والأردن:

جدول رقم – 4 – تكاليف الإنتاج والأسعار للطماطم والبطاطس في سورية والأردن(المبالغ بالدولار الأمريكي)

البلد	كلفة الـ /1/ كغ طماطم	كلفة الـ /1/ كغ بطاطس	متوسط سعر الـ/1/ كغ طماطم	متوسط سعر الـ/1/ كغ بطاطس
سورية	0.159	0.19	0.18	0.20
الاردن	0.074	0.20	0.18	0.24

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 22 – 2002)

من الجدول رقم /4/ نلاحظ أن تكاليف إنتاج الطماطم في سورية تبلغ أكثر من ضعفي تكاليف إنتاجها في الأردن والأسعار غير متقاربة، وهذا يعني أن قيام المنتجين الأردنيين بتصدير إنتاجهم إلى سورية، وهم قادرون على إجراء مضاربة وتخفيض على أسعارهم نتيجة اختلاف التكاليف سيسبب خسائر كبيرة جداً للمزارعين السوريين، وهذا

يعني أن التجارة البينية بالنسبة للطماطم بين البلدين ستترك آثاراً سيئة جداً، وهذا الأمر ملاحظ في سورية فبمجرد دخول الطماطم الأردنية إلى الأسواق السورية تنخفض الأسعار بنسبة كبيرة، فمثلاً كانت الأسعار في سورية تتراوح بين /14 – 18/ ليرة سورية لـ /1/ كغ طماطم حتى نهاية شهر نيسان، ثم انخفض مع بداية شهر أيار ودخول الطماطم الأردنية إلى اقل من /5/ ل.س لـ /1/ كغ طماطم، أما بالنسبة للبطاطس فنلاحظ أن التكاليف متقاربة ويمكن أن تكون المنافسة أكثر عدالة.

2- غياب وجود شركات فاعلة في مجال التسويق الزراعي واقتصار العملية على مجموعات متفرقة من التجار والشاحنين.

3- عدم ملائمة الروزنامة الزراعية العربية المشتركة للدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لدورة الإنتاج الزراعي، خاصة للخضار والفاكهة حيث تتوافق فترات السماح مع ذروة وصول الإنتاج، خاصة بالنسبة للطماطم حيث تحدد فترة السماح بالنسبة للطماطم في سورية من 3/1 ولغاية 6/30، وهذه الفترة هي فترة وصول إنتاج الموسم الثاني، وهو الموسم الأساسي لغالبية مزارعي الطماطم في سورية.

4- غياب وجود شركات متخصصة لإجراء معاملات ما بعد الحصاد كالفرز والتدريج والتعبئة والتغليف والتبريد وغيرها من العمليات التي تزيد من القدرة التنافسية للمنتج، حيث يقتصر الأمر على مشاغل يدوية بدائية.

5- عدم الدخول في إتفاقيات شراكة تجارية حتى الآن " كالشراكة الأوروبية السورية " لتمكين منتجاتنا من الاستفادة من الإعفاءات والتسهيلات خارجياً والدخول إلي الأسواق الأوروبية.

6- تدني التقنيات العلمية والتكنولوجيا المستخدمة في معاملات ما قبل الحصاد بسبب ارتفاع تكاليفها وانخفاض مستوى الحيازة الزراعية، مما يجعل إدخال التقانات الحديثة أمراً غير ممكنٍ.

7- غياب مراكز البحوث والدراسات التسويقية وجهل المزارعين بالأنواع المطلوبة، وجهل التجار بالأسواق الخارجية والوقت الأمثل للدخول إليها.

8- اعتماد الكثير من المزارعين على أساليب المعالجة الكيماوية والإفراط في استخدام المبيدات، وعدم استخدام المعالجة والمكافحة الحيوية، مما يقود في النهاية إلى تدني جودة المنتج.

9- وللأسباب السابقة الذكر خاصّةً تدني حجم الحيازة الزراعية ترتفع تكاليف المنتج ارتفاعاً غير منطقي في بعض الأحيان، مما يخفض كثيراً في المقدرة التنافسية للمنتج.

ب – واقع ومشكلات التصدير الزراعي في مصر:

تعتبر جمهورية مصر العربية بلداً يلعب فيه القطاع الزراعي دوراً هاماً على مستوى الاقتصاد، حيث يعمل بالقطاع الزراعي حوالى 25.39 % من إجمالى القوى العاملة وحوالى 13.06 % من السكان وتشكل المساحات المزروعة حوالي 3.34 % من إجمالي مساحة البلد الإجمالية ويشكل الناتج المحلي الزراعي حوالى 15.42 % من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل الصادرات الزراعية حوالى 14.25 % [6] من إجمالي صادرات البلد، وتنتشر في مصر زراعات متعددة وأنواع مختلفة من الخضار والفاكهة.

وفيما يلي جدول يبين الميزان السلعي لمجمل الخضار والفاكهة بين عامي 2000 – 2001

([6]) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية المجلد 22– 2000

جدول رقم /5/ الميزان السلعي لمجمل الخضار والفاكهة بين عامي 2000 – 2001 (الإنتاج ألف طن)

المحصول	البيان	عام 2000	عام 2001
جملة الخضار	الإنتاج	15356.30	13500.03
	الصادرات	211.20	225.08
	الواردات	0.37	3.02
	الاكتفاء الذاتي	% 101.39	% 101.67
جملة الفاكهة	الإنتاج	7152.14	7523.11
	الصادرات	80.47	84.86
	الواردات	89.63	84.33
	الاكتفاء الذاتي	% 99.87	% 100.01
جملة الحبوب	الإنتاج	20081.85	19300.52
	الصادرات	368.89	732.66
	الواردات	9877.13	9239.24
	الاكتفاء الذاتي	% 67.87	% 69.41

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22 – 2002

وتحتل مصر المرتبة الأولى في إنتاج الخضار والفاكهة على مستوى الوطن العربي، وتتنوع الخضار والفاكهة المنتجة، ويمكن إلقاء الضوء على أهم المنتجات الزراعية وصادراتها بين عامي 2000 و 2001

جدول رقم /6/ أهم المنتجات الزراعية وصادراتها في مصر بين عامي 2000 و 2001

(الإنتاج ألف طن)

	المحصول	البيان	عام 2000	عام 2001
1	البطاطس	الإنتاج	1764.91	1903.13
		الصادرات	156.63	185.51
		نسبة المصدر للمنتج	% 8.8	% 9.75
2	بطيخ وشمام	الإنتاج	2044.80	1700.45
		الصادرات	2.30	4.02
		نسبة المصدر للمنتج	% 0.12	% 0.24
3	الخيار والقثاء	الإنتاج	566.98	567.61
		الصادرات	0.07	0.10
		نسبة المصدر للمنتج	% 0.2	% 0.2
4	التمور	الإنتاج	1006.71	1113.27
		الصادرات	1.84	1.19
		نسبة المصدر للمنتج	% 0.19	% 0.11

5	الأرز	الإنتاج الصادرات نسبة المصدر للمنتج	6002.76 362.84 % 6.04	5227.45 708.70 % 13.55
6	التفاح	الإنتاج الصادرات نسبة المصدر للمنتج	468.27 0.01 % 0.01	473.59 0.01 % 0.01
7	العنب	الإنتاج الصادرات نسبة المصدر للمنتج	1075.11 2.87 % 0.27	1078.91 4.55 % 0.43
8	الموز	الإنتاج الصادرات نسبة المصدر للمنتج	760.51 – –	849.29 0.01 % 0.02
9	المانجو	الإنتاج الصادرات نسبة المصدر للمنتج	298.88 0.78 0.26	325.47 1 % 0.31
10	القمح	الإنتاج الصادرات نسبة المصدر للمنتج	6564.05 0.12 % 0.001	6254.58 0.02 % 0.003

(المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22 – 2002)

يتبين لنا من الجدول انخفاض نسبة صادرات مصر من المحاصيل الأساسية للخضار والفواكه قياساً إلى الإنتاج خاصّة بالنسبة للمحاصيل التي تحتل مصر المرتبة الأولى في إنتاجها على مستوى الوطن العربي كالتمور والبطيخ والأرز.

وقد جهدت الحكومة المصرية إلى تشجيع تصدير المنتجات الزراعية واتخذت عدة إجراءات وتسهيلات من أجل ذلك ومن أهم الخطوات والإجراءات ([7]):

- إعفاء مشروعات التصدير القائمة في المناطق العمرانية الجديدة من الضرائب والرسوم لمدة /10/ سنوات.
- السماح باستيراد مستلزمات الفرز والتدريج والتعبئة والسيارات المجهزة وآلات الرفع ومستلزمات التصنيع الزراعي من تجفيف أو عصير أو تبريد دون جمارك أو بجمارك مخفضة.
- إعفاء الأراضي الجديدة التي يتم استصلاحها من الحد الأقصى للملكية، وكذلك إعفاء ما تستورده من آلات ومعدات من الجمارك والرسوم والكثير من الضرائب مما سمح بقيام استثمارات ضخمة لتوفير احتياجات التصدير الزراعي.

([7]) محمد، صلاح حجازي، 2000– التجربة المصرية في تسويق الخضار والفواكه – ندوة جامعة تشرين لتسويق الخضار والفواكه – كلية الزراعة – جامعة تشرين.

- السماح للقطاع الخاص باستيراد كل ما يحتاجه للإنتاج من أجل التصدير وخروج الدولة بالكامل من هذا النشاط واحتفاظها فقط بحقها في مراقبة سلامة المواد
- مشاركة المنتجين الزراعيين وخصوصاَ القائمين على الإنتاج الزراعي بهدف التصدير والمصدرين في مناقشة وإبداء الرأي في كل التشريعات والقرارات والإجراءات التي تتعلق بالإنتاج الزراعي والتصدير، حتى تصبح تشجيعاَ للإنتاج والتصدير وليس عبئا عليهَ.
- تكوين مراكز ونقاط للإشعاع التسويقي على المستوى الإقليمي والقومي لإمداد المصدرين بالبيانات التسويقية التي يحتاجون إليها عن كل سوق من حيث احتياجات وحجم السوق وعمقه وظروفه المنافسة ونوافذ التسويق الممكنة.
- إنشاء المجلس السلعي من المنتجين والمصدرين الزراعيين، وقد حقق هذا المجلس الكثير من الإنجازات كاختصار الإجراءات والمستندات اللازمة للتصدير وإقناع الحكومة بضرورة تخفيض تكلفة النقل الجوي للصادرات، وتقديم دعم مباشر حكومي للصادرات كأن يسترد المصدر الرسوم الجمركية والضرائب على مستلزمات الإنتاج الداخلة في إنتاج الكمية المصدرة.
- إنشاء بنوك متخصصة للتصدير بالإضافة إلى البنوك الأخرى، وهذا سهل كثيراَ من عمليات تمويل تصدير الخضار والفاكهة لقدرة هذه البنوك على تفهم طبيعة التصدير الزراعي.

تلك باختصار أهم الإجراءات التي قدمتها الحكومة المصرية لدعم وتشجيع المصدرين الزراعيين وزيادة حجم الصادرات الزراعية.

ولكن بالرغم من ذلك ما تزال هناك عوائق في وجه عملية التصدير الزراعي ومن الأمثلة عليها:

1- تشابه القاعدة الإنتاجية مع البلدان المجاورة خاصة السودان يعيق نشوء تجارة بينية فإذا تعرفنا على المنتجات الأساسية من الخضار والفواكه والبقوليات في مصر والسودان نلاحظ:

جدول رقم – 7 – المنتجات الأساسية من الخضار والفواكه والبقوليات في مصر والسودان(الكميات ألف طن)

المحصول	مصر	السودان
الفول الجاف	439.20	89
الفاصولياء الجافة	40.65	50
الفول السوداني	205.07	990
الطماطم	6328.73	707
البطيخ والشمام	1700.45	302.00
الباذنجان	703.06	65
الخيار والقثاء	567.61	144
التمور	332.32	1113.27
المانجو	325.47	687.36
الموالح	2594.85	531.47
الموز	849.29	

(المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22 – 2002)

نلاحظ من الجدول وجود تشابه كبير في القاعدة الإنتاجية خاصة بالنسبة للمحاصيل الرئيسة كالموز والموالح والمانجو والتمور، وهذا التشابه يجعل من الصعب نشوء تجارة بينية بين البلدين على أساس الاحتياجات، وإنما إذا ما نشأت تجارة بينية ستنشأ على أساس الاستفادة من فروق التكاليف والأسعار، وهذا الأمر له أثاره السلبية على البلد المستورد كما وضحنا سابقاً بالنسبة لسورية والأردن.

2- عدم وجود زراعات مخصصة للتصدير واختصار الأمر على تجار يبرمون عقود ويقومون بشراء الكميات من مزارع متفرقة.
3- تعامل المصدرين مع الأسواق المختلفة بمواصفات وعبوات واحدة.
4- تفتت الملكية الزراعية.
5- الحاجة إلى تطوير البنية الأساسية المستهلكة حتى تلبي احتياجات المشروعات الجديدة.

ثانيا: الاستراتيجية العربية المطلوبة لتحسين جودة الحاصلات التصديرية

أ – قطرياً:

مما سبق ومن خلال دراسة التجربتين السورية والمصرية في مجال التصدير الزراعي نستطيع الوصول إلى استراتيجية محددة لتحسين جودة الحاصلات تتم على ثلاث مراحل:

1- مرحلة ما قبل الإنتاج.
2- مرحلة الإنتاج والقطاف.
3- مرحلة ما بعد الحصاد.

1– مرحلة ما قبل الإنتاج: وتقتضي هذه المرحلة العمليات الآتية:

أ- إنشاء مراكز أبحاث تسويقية أو تخصص أفرع من الشركات التسويقية لمجال الأبحاث التسويقية تقوم هذه المراكز بدراسة الأسواق الخارجية التي تتعامل معها الدولة، وتحديد أشكال الأصناف المرغوبة والأسعار والأذواق وأشكال التغليف والعرض، وقد خطت الحكومة السورية خطوة في هذا المجال من خلال إعادة تفعيل دور المؤسسة العامة للتجارة الخارجية التي تهدف إلى تنمية الصادرات من خلال متابعة الأسواق الخارجية والاهتمام بتطوراتها ودراسة المجالات والفرص المناسبة للدخول إليها وتقديم المعلومات إلى المصدرين والمنتجين [8] .

ب- أن يقوم خبراء اختصاصيون بدراسة المعلومات التسويقية الواردة، حيث يتم بناءً على هذه المعلومات تحديد نوع البذار المناسبة وموسم زراعتها وأسلوب الزراعة، وإعلان أسعار تقديرية، وتوزيع هذه المعلومات في نشرات مختلفة على المزارعين بغية الوصول إلى منتج منافس.

ت- أن تتولى الحكومات العربية إزالة جميع العوائق الإدارية والجمركية لضمان وصول مستلزمات الإنتاج إلى المزارعين بأقل كلفة ممكنة.

وقد قطعت الدول العربية خطوة هامة في هذا المجال من خلال المؤتمر التي عقدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول تنسيق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام وشبه المصنعة لخدمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث ينتظر أن يتم إعداد تنسيق موحد للمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام وشبه المصنعة.

[8] www.syrecon.org

2- مرحلة الإنتاج والقطاف: وتقتضي هذه المرحلة العمليات االآتية:

أ- زراعة أصناف تتمتع بمواصفات تسويقية (للأسواق الخارجية) من حيث القدرة على تحمل ظروف النقل والشحن والتخزين كأصناف البندورة التي تمتاز بصلابة ثمارها أو أصناف البطيخ الأحمر التي تمتاز بقشرتها الصلبة ولبها المتماسك وأن تكون هذه الأصناف مرغوباً بها في الأسواق التي ستشحن إليها، فمثلاً صنف البطاطا Draja مرغوب به في اليونان، ولكن غير مرغوب فيه في أسواق إيطاليا وألمانيا التي تفضل صنف Sponta([9])، ولذلك يجب ملائمة الصنفين للأسواق التي ستصدر إليها.

ب- تنفيذ العمليات الزراعية بشكلها الصحيح وبمواعيدها المحددة، وذلك بدءاً من الزراعة وحتى جني المحصول واستخدام بذور نقية وراثياً وذات حيوية عالية، لأن استخدام بذور غير نقية وغير حيوية يؤثر في نوعية المنتج.

ت- اعتماد أساليب علمية في مقاومة الآفات والأمراض والتركيز على المقاومة الحيوية والإقلال من استخدام المبيدات والمواد الكيماوية.

ث- موعد الزراعة: حيث يعد موعد الزراعة من العمليات الزراعية الهامة المرتبطة بالتسويق، لأنه يحدد موعد جمع المحصول ويجب تكييف هذا الموعد مع متطلبات السوق التي سيصّدر إليها بشكل لا يعرض المنتج إلى منافسة شديدة .

ج- الإقلال من استخدام منظمات النمو التي تستخدم لتحسين العقد، لأنها تؤدي إلى حدوث تغيرات في صفات الثمار وتسيء إلى جودتها وصفاتها التسويقية.

ح- الحصاد (القطاف) يجب أن يتم في الوقت المحدد له الذي تحدده عدة عوامل كبعد الأسواق عن مكان الإنتاج، ويجب مراعاة عدم حدوث تغير في مواصفات الثمرة أثناء القطاف بشكل يعيق إجراء العمليات اللاحقة للقطاف.

وفي نهاية هذه المرحلة يجب أن نحصل على محصول مطابق للمواصفات التي حددتها مراكز الأبحاث التسويقية ولكن حتى الآن لا نستطيع القول إننا طبقنا هذه الأساليب، وإنما يقتصر الأمر على بعض النشرات الدورية غير الشاملة توزعها الوحدات الإرشادية المنتشرة في القرى والبلدات ففي سورية مثلاً إن التطبيق السليم للعمليات اللازمة للإنتاج والقطاف يقتضي:

- أن يتم توزيع نشرات شاملة بالأصناف المطلوبة وطرق المكافحة ومواعيد الزراعة والجني.
- أن يتم الإشراف خلال مرحلة الإنتاج من قبل مهندسين مختصين ليتم تلافي أي أخطاء ومخالفات للمواصفات وهنا سيضطر المزارع مجبراً إلى تحسين نوعية محصوله بحيث يصبح قابلاً للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.
- أن يقوم المزارع بضغط نفقاته إلي أضيق الحدود بشكل يخفض من التكاليف ويزيد من مقدرة المنتج التنافسية.

3- مرحلة ما بعد القطاف: يجب أن تتم على الشكل الآتي:

1- يقوم كل مزارع بتجميع إنتاجه (الذي سيقوم بتصديره) ومن ثم تعبئته في عبوات مناسبة تمهيداً لنقله إلى المؤسسات التسويقية.

2- تقوم المؤسسات التسويقية باستلام الإنتاج من المزارعين ومن ثم تجري عليه العمليات الآتية:

✓ التنظيف: حيث يتم تنظيف الثمار بشكل جيد عن طريق آلات معدة لهذا الغرض دون تعريض المحصول للتلف.

([9]) بوراس، متيادي، 2000- تقانات العمليات الزراعية وانعكاساتها على تسويق الخضار والفواكه - ندوة جامعة تشرين لتسويق الخضار والفواكه - كلية الزراعة - جامعة تشرين.

- ✓ الفرز والتدريج: حيث يتم فرز الإنتاج ومن ثم تدريجه حسب الحجم أو الأصناف أو اللون أو الجودة.
- ✓ التغليف: حيث يتم في بعض الأحيان تغليف بعض ثمار الفاكهة بأوراق خاصة بغية إعطائها شكل افضل للعرض في الأسواق الخارجية وحمايتها أثناء النقل، ويجب أن يراعى عند التغليف مستوى أذواق المستهلكين في السوق المصدر إليها.
- ✓ التعبئة: حيث يتم بعدها تعبئة المحصول في عبوات مناسبة للتصدير وأشكال مناسبة للتسويق حسب الأشكال الموجودة في الأسواق المصدر إليها.
- ✓ النقل: ويتم عبر شاحنات مبردة قادرة على نقل المنتج من بلد لآخر دون المساس بمواصفاته.
- ✓ البيع في الأسواق الخارجية: ويتم بأحد الطرق الآتية:

1- قد تكون هناك اتفاقية تجارية مع البلد المصدر إليه ويتم البيع بموجبها.

2- قد يتم البيع إلى إحدى المؤسسات التسويقية في البلد المصدر له بموجب اتفاقيات وعقود مسبقة.

3- قد تتولى الشركة المحلية إن توافرت لها الإمكانيات بيع المحصول في الأسواق الخارجية.

– التخزين قد تقوم بعض الشركات بتخزين جزء من المحصول عندما يتبين لها وجود فائض قد يؤثر على الأسعار ويتم التخزين في مراكز تبريد إما تابعة للشركة أو بالأجرة.

ب– على المستوى العربي:

إن البلدان العربية لديها خيارات قليلة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية:

* إما تنمية التجارة العربية البينية فيما بينها.
* أو التعامل مع العالم كتكتل اقتصادي موحد.

بالنسبة للخيار الأول فإن تطبيقه يقتضي تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وهذا بدوره يتطلب تشكيل لجنة من المختصين والخبراء لدراسة الأوضاع الزراعية في الدول العربية بشكل كامل، ومن ثم توزيع المحاصيل على الدول العربية وتحديد فترات الزراعة بشكل متكامل، وهذا من شأنه أن ينمي التجارة العربية البينية على المستوى الزراعي فيما بين البلدان العربية، وكمثال على ذلك إذا أجرينا مقارنة بين تكاليف البطاطس والبندورة بالنسبة لسورية ومصر والأردن والسودان، نلاحظ:

جدول رقم –8– تكاليف البطاطس والبندورة بالنسبة لسورية ومصر والأردن والسودان(دولار أمريكي للطن)

المحصول	سورية	مصر	الأردن	السودان
الطماطم	159	45.57	74	101.25
البطاطس	175.7	79.79	147.8	353.36

(المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22 – 2002)

من الجدول نلاحظ مثلاً أن زراعة الطماطم والبطاطس في السودان لا يمكن أن توجه للتصدير في ضوء ارتفاع تكاليفها قياساً إلى مصر، مثلاً كما أن زراعة الطماطم في سورية لا يمكن توجيهها للتصدير في الظروف الحالية نتيجة ارتفاع تكاليفها قياساً إلى الأردن مثلاً.

أما بالنسبة للخيار الثاني فيجب أن تتولى هيئة عليا تسويق جميع المحاصيل الزراعية إلى العالم الخارجي عن طريق اتفاقيات، وهذا بدوره يقوي من المركز التنافسي والتفاوضي للدول العربية عند الدخول إلى الأسواق الخارجية كتكتل اقتصادي.

ثالثاَ: دور وأهمية التصنيع الزراعي في الاستراتيجية المطلوبة

يلعب التصنيع الزراعي دوراً بارزاً في الاقتصاديات ذات الطابع الزراعي، ويؤمن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وما يهم هو الترابط بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي أي قيام القطاع الصناعي بتصنيع المنتجات الزراعية. هذا التصنيع يحقق فوائد متعددة أهمها:

1- تأمين المنتجات الزراعية على مدار العام خارج مواسم نضجها.
2- امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي بشكل يؤدي إلى عدم تدني الأسعار بشكل كبير.
3- في اقتصاديات دول مثل سورية ومصر تتميز برخص الأيدي العاملة، يمكن الاستفادة من هذه الميزة في تقليل التكاليف وتصدير المنتج الزراعي مصنعاً بقدرة تنافسية اكبر.

ولكي يؤدي التصنيع الزراعي في الدول العربية دوره بنجاح ويكمل الاستراتيجية المطلوبة للتصدير الزراعي لا بد من توافر عدة شروط:

1- حل إشكالية ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كعلب الصفيح مثلاً من أجل تخفيض التكاليف، ويتم ذلك إما بتصنيع هذه المستلزمات محلياً أو البحث عن افضل الطرق وأرخصها لتأمينها.
2- تفعيل دور جهات الرقابة على المواصفات القياسية بشكل يمنع التلاعب والغش، ويحفظ للإنتاج سمعته في السواق الخارجية.
3- تقديم تسهيلات جمركية وإدارية وائتمانية لشركات القطاعين العام والخاص لاستبدال خطوط الإنتاج القديمة وإدخال خطوط إنتاج مواكبة للتطور العلمي في الصناعات الغذائية.
4- إجراء تخطيط شامل للمحاصيل التي يمتاز البلد بزراعتها وتحديد افضل الأراضي للزراعة والمعاملات الواجب اتباعها بشكل يؤدي إلى تقديم محاصيل جيدة ومناسبة للتصنيع الزراعي.
5- إعطاء الأهمية الكافية للبحث العلمي وتشجيعه وتقديم الدعم اللازم له لمواكبة التطور العالمي.
6- إلزام شركات التصنيع الزراعي بالحصول على شهادة تأكيد الجودة (ايزو 9000) والمحافظة عليها.
7- إن تصدير المنتج المصنع كتصدير المنتج الطازج يتطلب دراسة الأسواق المصدر إليها لتحديد الأشكال المرغوبة وحجم العبوة وسعتها ولونها وغير ذلك من المواصفات الفنية والشكلية.

رابعاَ: دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتأثيرها على الصادرات الزراعية

على هامش مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة في حزيران عام 1996، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1317/د 590 تاريخ 1997/2/19 الذي أعلن بموجبه عن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها حيز التنفيذ اعتباراً مكن 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة /10 %/ سنوياً بدءاً من العام 1998، كما تضمن رفع القيود الإدارية كافة عن السلع العربية المتبادلة في إطار

البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وقد انعكس ذلك على حركة التجارة العربية البينية التي لم تكن لتتجاوز 8 % من مجمل تجارة الدول العربية الخارجية مع العالم الخارجي [10].

إن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من شأنه أن يدفع بوتيرة الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، ويساعد على تقوية المركز التنافسي للسلع العربية ومنها السلع الزراعية على الشكل الآتي[11]:

1- إن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة على طريق السوق العربية المشتركة من شأنه أن يقوي المركز التنافسي للدول العربية من خلال تعاملها مع التكتلات الدولية كتكتل اقتصادي بدلاً من دخولها باتفاقيات فردية

2- إن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستؤدي بالضرورة إلى استبعاد المنتجين الهامشيين الذين يستترون خلف أسوار الحماية الجمركية، وتجبر المنتجين الزراعيين (مزارعين ومصنعين) على الارتقاء بجودة إنتاجهم وتخفيض تكاليفهم للدخول إلى الأسواق المجاورة وإلا فإنهم لن يستطيعوا الصمود حتى ضمن السوق المحلية.

3- إن تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيقود الدول العربية (حكومات ومنتجين مستقلين) إلى إجراء إصلاحات على القطاع الزراعي، وهذه الإصلاحات ستساعد الدول العربية على الدخول بقوة أكبر إلى منظمة التجارة العالمية WTO وأمثلة هذه الإصلاحات:

- سيعمد المزارعون إلى تخفيض تكاليفهم، وفي هذا السياق قد تنشأ جمعيات مشتركة من عدة مزارعين لإدخال تكنولوجيا متقدمة بتكاليف منخفضة.
- سيعمد المصنعون الزراعيون إلى استبدال وتحديث خطوط الإنتاج لمواكبة التطور العلمي بغية تقديم منتج منافس بجودة معقولة ومنافسة.
- ستعمد الحكومات إلى تعديل القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية وتنشيطها بشكلٍ يخدم عملية التجارة الخارجية.

خامساً: دور عملية تنسيق المواصفات القياسية للسلع والخدمات الزراعية في دعم الاستراتيجية المطلوبة

إن عملية إعداد تنسيق المواصفات القياسية للسلع والخدمات الزراعية تعتبر من أبرز العوامل الكفيلة بتحقيق جودة المنتج الزراعي وزيادة قدراته التنافسية، كما يمكن أن تسهم في تنمية التجارة العربية البينية وللوصول إلى هذه العملية يمكن تحديد بعض الخطوات الضرورية اللازمة على الشكل الآتي:

1- تحديد المواصفة المطلوبة: ويتم ذلك إما من خلال دراسة الأسواق الخارجية أو المراجع العلمية المتوفرة والأذواق والرغبات الخاصة بالمستهلكين في الأسواق التي نتعامل معها.

2- تحديد الإجراءات والعمليات الفنية اللازمة للوصول إلى المنتج بالمواصفات المطلوبة وتوزيع هذه العمليات والإجراءات في نشرات خاصة إلي المزارعين والمعامل الزراعية (ويقع هذا العمل إما على عاتق شركات التسويق الزراعي أو الجهات المسؤولة عن المواصفات والجودة).

3- تحديد جهات معينة في كل بلد لمراقبة الأصناف وضمان مدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

---

[10] م. خباز، محمد نذير– عضو اللجنة الدائم في هيئة المواصفات والمقاييس السورية – لقاء المسؤولين حول تنسيق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام وشبه المصنعة لخدمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية.

[11] www.ahram.org.eg

4- في المراحل الأولى للعمل بنظام المواصفات يمكن اعتماد سياسة منح مميزات وإعفاءات خاصة للمنتجات التي تتقيد بالمواصفات المعتمدة والواجب تنفيذها وتطبيقها على المادة المنتجة، وذلك لتشجيع المزارعين والصناعيين على حد سواء.

5- اعتماد جداول نظامية بين الدول العربية خاصة بالأصناف والمواصفات القياسية لها بحيث يتم استبعاد الأصناف غير الجيدة من التجارة العربية البينية.

إن عملية إعداد وتنسيق المواصفات القياسية للسلع والخدمات الزراعية إذا ما طبقت بين الدول العربية من شأنها أن تزيد حجم التجارة العربية البينية، ويعود ذلك لكون المستهلكين من العرب فقدوا ثقتهم بالمنتجات الواردة من البلدان العربية نتيجة عمليات الغش (على سبيل المثال يعمل بعض المزارعين العرب على وضع أصناف ممتازة في أعلي العبوة وأصناف رديئة في أسفل العبوة) والإفراط في استخدام المواد الكيماوية ومواد المكافحة، لقد أصبحت هذه العملية من المتطلبات الضرورية ليتم التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية والدخول بقوة أكبر في منظمة التجارة العالمية([12]).

النتائج والمقترحات:

النتائج:

1- إن سعي الدول العربية إلى تنويع المنتجات الزراعية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي يعيق عملية التخصص في زراعة منتجات مخصصة للتصدير تلائم ظروف كل بلد على حده.

2- إن تشابه القاعدة الإنتاجية للبلدان العربية يعيق نمو التجارة العربية البينية.

3- إن البحوث والدراسات التسويقية تلعب دوراً هاماً في توعية المنتجين والمصدرين بالأسواق الخارجية ومتطلباتها من الأنواع والأصناف.

4- إن الارتفاع غير المنطقي أحياناً لتكاليف الإنتاج الزراعي الناجم عن العقبات الجمركية والإدارية المفروضة على مستلزمات الإنتاج يعيق عملية التصدير الزراعي ويخفض من إمكانية المنافسة.

5- إن عملية التصدير الزراعي بالوقت الحالي تقتضي الإعداد السليم قبل الإنتاج وخلاله وبعد الحصاد بغية الوصول إلى منتج قابل للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية.

6- إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستساعد على تقوية المركز التنافسي للدول العربية، وتساعدها على التعامل مع المستحقات القادمة كمنظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية.

المقترحات:

1- يجب أن تشجع الحكومات العربية إنشاء شركات تسويق زراعية بإمكانيات كبيرة قادرة على إدارة العمليات الزراعية المخصصة للتصدير بدءاً من الدراسة قبل الإنتاج انتهاءَ بوصول المنتج إلى المستهلك الخارجي.

([12]) خباز، محمد نذير– مرجع سبق ذكره.

2- يجب أن يلعب كل طرف من أطراف العملية التصديرية الزراعية دوره في تخفيض التكاليف (الحكومة من خلال إزالة العقبات الإدارية والجمركية – المزارع من خلال الترشيد في استهلاك المواد).

3- يجب تشكيل لجان مختصة في البلدان العربية لتحديد المحاصيل التي يمكن إنتاجها بمواصفات ممتازة وجودة عالية وربحية اقتصادية حقيقية، ومن ثم توجيه الجهود إليها أو بمعنى أدق تخصص الدول العربية كل على حدة بمحاصيل محددة بدل التنويع الكبير.

المراجع:

الكتب

(1) – أمين عبد الحليم، سميرة، 2003– علم التسويق الزراعي كلية الزراعة – جامعة المنيا – مصر

(2) – د. زيتون، احمد ضياء الدين، 2003– مبادئ في علم التسويق الزراعي – جامعة المنيا

(3) – د. منذر خدام – الاقتصاد الزراعي – دراسات فكرية – وزارة الثقافة – دمشق 2000

البحوث العلمية

(1)– محمد، صلاح حجازي، 2000– التجربة المصرية في تسويق الخضار والفواكه – ندوة جامعة تشرين لتسويق الخضار والفواكه – كلية الزراعة – جامعة تشرين.

(2)– بوراس، متيادي، 2000– تقانات العمليات الزراعية وانعكاساتها على تسويق الخضار والفواكه – ندوة جامعة تشرين لتسويق الخضار والفواكه – كلية الزراعة – جامعة تشرين.

(3)– أبو فخر، شبلي، 2000– تصدير الخضار والفواكه في مواجهة المتغيرات الاقتصادية والدولية – ندوة جامعة تشرين لتسويق الخضار والفواكه – كلية الزراعة – جامعة تشرين

(4)– م. خباز، محمد نذير– عضو اللجنة الدائم في هيئة المواصفات والمقاييس السورية – لقاء المسؤولين حول تنسيق المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية الخام وسبه المصنعة لخدمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – جامعة الدول العربية.

(4) – د. بكور، يحي، 2004 – إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ضرورة لمواجهة تحديات التحرير التجاري والاقتصادي – مركز الإقليم العربي للدراسات الزراعية والإنمائية (أردساك) دمشق.

التقارير

(1)– المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2001 – ووزارة الزراعة – مديرية الاقتصاد الزراعي – قسم الإحصاء

(2)– المجموعة الإحصائية لعام 2003 – المكتب المركزي للإحصاء – رئاسة مجلس الوزراء

(3)– المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 22 – 2002

المراجع الأجنبية

(1) –www.syrecon.org

(2) –www.ahram.org.eg

(3) –R.L. Cohen . Ecomonics of Agriculture , Cambridge University . Press 1965